

الوحدة الإسلامية في الأحاديث المشتركة

والواقع أن المسألة خطيرة مصيرية يجب أن لا نمرّ بها مرور الكرام، بل نقف عندها وقفة واع فقيه بالأبعاد الخطيرة لها. ضرورة اتّباع السنّة والعمل بالحديث لا أغالي إذا ادّعت أن الضرورة العلمية بين المسلمين قائمة على لزوم اتّباع سنّة الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى يوم القيامة، بل والعمل بها من خلال مضامين الأحاديث الواصلة إلينا. ومن هنا فكلّ تشكيك بذلك إنّما هو مجرد شبهة في قبال ضرورة، وقد انصبّ التشكيك في الواقع على الوعاء الموصل للسنّة الشريفة وهو الخبر، وخصوصاً الخبر غير المفيد للعلم، ويدعى اصطلاحاً بخبر الواحد. ولكنّ التأمّل في المستندات المطروحة، المنبّهة على هذه الضرورة، ينفي كلّ تشكيك. فالتأمّل في الآية الكريمة: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَذِيرٍ فَتَدْبِرُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَيْهِمْ مَاءً فَعَلْتُمْ زَادَ مِنْهُمْ تَبِيحًا إِذَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْذِرُوا كَافَّةً فَلَا وَّلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَدَفَّقُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) [20]، وملاحظة مفهومها من عدم لزوم التبين إذا كان المخبر غير فاسق، يؤدّي إلى حجّية قول هذا المخبر. وكذا التأمّل في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْذِرُوا كَافَّةً فَلَا وَّلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَدَفَّقُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) [21]، وغير ذلك من الآيات، ولو لم يكن قولهم حجّة لم يكن مجال للحدّز. وكذا التأمّل في التواتر المعنوي الذي تشعّ به الروايات الكثيرة، وأخيراً التركيز على السيرة الإسلامية القطعية على العمل بخبر الثقة وإن لم يفد علماً، كلّ ذلك ينبّهنا لهذه الضرورة والبدئية. دوافع المشكّكين يمكننا أن نلخص دوافع المشكّكين على اختلافها بما يلي: 1 - فسح المجال للاقتباس الفكري. ذلك أن السنّة إذا كانت محكمة في التشريع والمفاهيم إلى جنب القرآن الكريم، أعطتنا